Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 292-319
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.15

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Impact of Integrated Reports on Improving the Value of the Economic Unit: An Analytical Study of the Opinions of a Sample of Academics and Professionals in Erbil

Tavga Nasradin Rahman*, Salm Yousif Mustafa, Zana Abdulrahman Hakeem
College of Administration and Economics/Salahaddin University-Erbil

Keywords:
Integrated reports, traditional financial reports, economic unit value, financial activities, non-financial activities, accounting transparency.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	23 Jul. 2025
Received in revised form	11 Aug. 2025
Accepted	24 Aug. 2025
Available online	30 Sep. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Tavga Nasradin Rahman
College of Administration and Economics/Salahaddin University-Erbil

Abstract: In light of the rapid developments in the business environment, there has been an urgent need to adopt more comprehensive reporting models that integrate both financial and non-financial dimensions, which is what integrated reporting offers in contrast to traditional financial reports. This study aims to analyze the impact of integrated reports on enhancing the value of the economic unit through an analytical study of the opinions of a sample of 62 academics and professionals in the city of Erbil. The quantitative analytical approach was employed, relying on a questionnaire that included two main axes: the first addressed financial and non-financial activities within integrated reports, and the second focused on the value of the economic unit. The study's hypotheses were tested using appropriate statistical tools within the SPSS V27 program. The findings revealed a statistically significant positive relationship between the adoption of integrated reports and the improvement of the economic unit's value, whether through financial or non financial information. This underscores the importance of adopting integrated reporting to achieve comprehensive disclosure and enhance stakeholder trust. The study recommends spreading the culture of integrated reporting and strengthening the organizational infrastructure necessary for its implementation in Iraqi institutions.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 292-319
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.15

أثر التقارير المتكاملة على تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية: دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في مدينة أربيل

تافگه نصرالدين رحمان سالم يوسف مصطفى زانا عبدالرحمن حكيم
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة صلاح الدين-اربيل

المستخلص

في ظل التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال، باتت الحاجة ملحة لاعتماد تقارير أكثر شمولاً تدمج الأبعاد المالية وغير المالية، وهو ما توفره التقارير المتكاملة مقارنةً بالتقارير المالية التقليدية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التقارير المتكاملة على تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية، من خلال دراسة تحليلية لآراء عينة مكونة من (62) فردًا من الأكاديميين والمهنيين في مدينة أربيل. تم استخدام المنهج التحليلي الكمي، بالاعتماد على استمارة استبانة تضمنت محورين رئيسين: الأول تناول الأنشطة المالية وغير المالية ضمن التقارير المتكاملة، والثاني تناول قيمة الوحدة الاقتصادية. كما تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام أدوات إحصائية ملائمة ضمن برنامج SPSS V27. توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين اعتماد التقارير المتكاملة وتحسين قيمة الوحدة الاقتصادية، سواء من خلال المعلومات المالية أو غير المالية، مما يعزز من أهمية تبني هذا النوع من التقارير لتحقيق الإفصاح الشامل وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة. وأوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة التقارير المتكاملة وتعزيز البنية التنظيمية اللازمة لتطبيقها في المؤسسات العراقية.

الكلمات المفتاحية: التقارير المتكاملة، التقارير المالية التقليدية، قيمة الوحدة الاقتصادية، الأنشطة المالية، الأنشطة غير المالية، الشفافية المحاسبية.

المقدمة

في ظل التطورات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية، برزت الحاجة إلى أنماط تقارير أكثر شمولًا من التقارير المالية التقليدية. فهذه الأخيرة غالبًا ما تركز على الجوانب المالية التاريخية، دون أن تدمج الأبعاد غير المالية المؤثرة على مستقبل الوحدة الاقتصادية. وهنا ظهرت التقارير المتكاملة كإطار حديث يجمع بين المعلومات المالية وغير المالية مثل الجوانب البيئية، الحوكمة، رأس المال الفكري، والاستدامة، لتوفر رؤية أوسع وأكثر شمولًا عن أداء المؤسسة.

وتُعد قيمة الوحدة الاقتصادية انعكاسًا لتقييم المستثمرين والجهات ذات العلاقة لأداء الوحدة، وتشمل مجموعة من العوامل المالية وغير المالية. وقد أظهرت الأدبيات أن اعتماد التقارير المتكاملة يسهم في تعزيز الشفافية وموثوقية المعلومات، مما يؤدي إلى رفع تلك القيمة.

بناءً عليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر التقارير المتكاملة في تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية، اعتمادًا على تحليل آراء عينة من الأكاديميين والمهنيين في مدينة أربيل.

منهجية الدراسة

مشكلة الدراسة: تواجه التقارير المالية التقليدية تحديات في تلبية حاجات أصحاب المصلحة الذين يتطلعون لفهم أوسع لأداء الوحدات الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب غير المالية. ومع بروز الحاجة إلى مزيد من الإفصاح عن الأبعاد الاجتماعية والبيئية، ظهرت التقارير المتكاملة لتلبي هذا القصور. لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة وفقاً للسؤال الآتي:

❖ ما هي تأثير التقارير المالية المتكاملة على تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين في مدينة أربيل؟

وتُشتق من هذا السؤال الرئيسي سؤالان فرعيان:

- هل تساهم المعلومات المالية في التقارير المتكاملة في تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية؟
- هل تساهم المعلومات غير المالية في التقارير المتكاملة في تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية؟

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث من خلال معالجته لإحدى القضايا الجوهرية في بيئة الأعمال المعاصرة، والمتمثلة في الحاجة إلى نظام تقارير يعكس الأداء الشامل للوحدة الاقتصادية، وليس فقط الجوانب المالية التقليدية. ففي ظل التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية، وازدياد وعي أصحاب المصلحة بأهمية الأبعاد البيئية والاجتماعية والحوكمة، لم تعد التقارير المالية التقليدية كافية لتلبية متطلباتهم، مما أوجد الحاجة لاعتماد نموذج تقارير جديد يتمثل في التقارير المتكاملة.

وتتجلى أهمية هذا البحث في:

❖ إثراء الأدبيات المحاسبية المعاصرة حول مفهوم التقارير المتكاملة.

❖ توضيح العلاقة بين التقارير المتكاملة وقيمة الوحدة الاقتصادية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق:

❖ تحليل مدى إسهام التقارير المتكاملة في تعزيز الشفافية وجودة المعلومات.

❖ استكشاف تأثير التقارير المتكاملة في دعم القيمة الاقتصادية للوحدات على المديين القصير والطويل.

فرضيات البحث: تستند الدراسة إلى الفرضية الرئيسة الآتية:

❖ هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للتقارير المتكاملة في تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية.

وتُشتق منها فرضيتان فرعيتان:

❖ **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المالية الواردة في التقارير المتكاملة وتحسين قيمة الوحدة الاقتصادية.

❖ **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات غير المالية الواردة في التقارير المتكاملة وتحسين قيمة الوحدة الاقتصادية.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

أولًا. الحدود الزمانية: اقتصر الإطار الزمني لهذه الدراسة على النصف الأول من عام 2025، وهي الفترة التي شهدت إعداد الاستبيان، وتوزيعه على أفراد العينة، ثم جمع البيانات وتحليلها إحصائيًا. وتم اختيار هذه الفترة نظرًا لملاءمتها من حيث الظروف الاقتصادية وتوفر البيئة الأكاديمية والمهنية المناسبة لإجراء البحث.

ثانيًا. الحدود المكانية: أُجريت هذه الدراسة في مدينة أربيل، بعدّها إحدى أهم المدن الاقتصادية والأكاديمية في العراق. وقد تم اختيارها نظرًا لتنوع مؤسساتها التعليمية والمهنية واحتضانها لعدد من الخبراء في مجالات المحاسبة والتقارير المالية، مما وفر بيئة ملائمة لاختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه.

أنموذج البحث: إن شكل رقم (1) يبين أنموذج البحث وكما يأتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 292-319
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.15

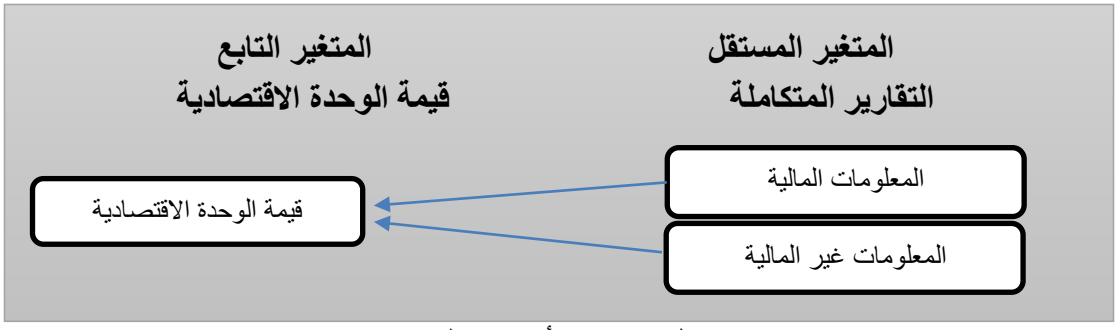

شكل رقم (1) أنموذج البحث

المصدر: من أعداد الباحثون

المبحث الأول: التقارير المتكاملة

أولاً. مفهوم التقارير المتكاملة: في ظل التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال وازدياد تعقيد الأنشطة الاقتصادية العالمية، أصبح من الضروري تقديم بيانات أكثر تفصيلًا وشفافية عن الأنشطة غير المالية. ولأن التقارير المالية التقليدية لم تعد قادرة على تلبية هذه الاحتياجات المتزايدة بسبب القيود المفروضة عليها من خلال المعايير المحاسبية أو السياسات الإدارية، وتعد التقارير المالية المتكاملة من الأدوات المحاسبية الحديثة التي تهدف إلى تعزيز فعالية التواصل بين الوحدات الاقتصادية وأصحاب المصالح، من خلال توفير معلومات دقيقة وشاملة حول الأداء المالي وغير المالي لهذه الوحدات، إذ تسعى هذه التقارير إلى تحسين الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية وتقديم صورة شاملة ومترابطة حول استراتيجية الوحدة الاقتصادية، ونظام الحوكمة، والأداء، والتوقعات المستقبلية، إلى جانب تسليط الضوء على التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. إذ إن هذه التقارير تقدم انتقالًا من نمط الإفصاح المالي التقليدي إلى نموذج أكثر شمولية يجمع بين البيانات المالية وغير المالية، مما يعزز من شفافية المعلومات وجودتها ويلبي احتياجات أصحاب المصالح في بيئة الأعمال الحديثة (الجبوري والمسعودي، 2021: 355).

وعند مراجعة الادبيات الخاصة بالتقارير المتكاملة نلحظ وجود عدة مفاهيم لها، إذ عرفها كل من:

1. Eccles & Krzus بأنها: "تمثل الجيل القادم من تقارير الوحدات الاقتصادية، والتي تجمع بين المعلومات المالية وغير المالية، مما يساعد المستثمرين على تقييم الأداء العام والمخاطر والفرص (Eccles & Krzus, 2010: 56).
2. وقد عرفها Robert G. Eccles بأنها: "طريقة لعرض الأداء المالي وغير المالي لشركة ما في مستند واحد بطريقة مترابطة تُبرز كيف تخلق الشركة قيمة حالياً وفي المستقبل". (Eccles, 2012: 112)
3. كما عرف Admas التقرير المتكامل بأنها عبارة عن "آلية للإفصاح المؤسسي تُشجع على التفكير المتكامل وصنع القرار على أساس فهم متوازن للموارد المختلفة التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية لتوليد القيمة (Adams, 2015: 25).
4. وقد عرف (John Flower) التقارير المتكاملة بأنها "محاولة لدمج تقارير الاستدامة والتقارير المالية التقليدية في وثيقة واحدة، تعكس نهجًا أكثر شمولية لمساءلة الوحدات الاقتصادية (Flower, 2015: 10).
5. كما عرفها مجلس التقارير المتكاملة الدولي "بأنها عبارة عن تواصل موجز عن كيفية استراتيجية الوحدة الاقتصادية، والحوكمة، والأداء، وآفاق المستقبل، في سياق البيئة الخارجية، والذي يؤدي إلى خلق القيمة في الأجلين القصير والطويل". (IIRC, 2021: 7)

ومن خلال التعريفات أعلاه يلاحظ الباحثون بأن التقارير المتكاملة:

- ليست مجرد تقرير مالي، بل تشمل معلومات بيئية، اجتماعية، حوكمة (ESG)
- تهدف إلى إظهار إمكانية الوحدة الاقتصادية في إضافة قيمة مستدامة عبر الزمن.
- تعزز الشفافية والمساءلة في مواجهة أصحاب المصلحة.
- تُعد أداة استراتيجية للإدارة، وليست فقط وسيلة إبلاغ.

ويمكن للباحثون تعريف التقارير المتكاملة بأنها "عبارة عن تقارير تصدر من قبل الوحدات الاقتصادية في نهاية السنة وتتضمن الأنشطة المالية وغير المالية".

ثانياً. مكونات التقرير المتكامل الدولي (IIRC): يُعد التقرير المتكامل وثيقة استراتيجية تهدف إلى تقديم عرض شامل عن كيفية خلق القيمة في الوحدة الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط والطويل، ولتحقيق هذا الهدف، حدَّد مجلس التقارير المتكاملة الدولي (IIRC, 2021: 4–5) ثمانية مكونات أساسية تشكل الهيكل العام للتقرير المتكامل، وفيما يأتي عرض لهذه المكونات:

1. **نظرة عامة عن المنظمة والبيئة الخارجية (Organizational Overview and External Environment):** يشير هذا المكون إلى تقديم وصف شامل للمنظمة، يتضمن طبيعة نشاطها، وبنيتها القانونية، ومواقعها التشغيلية، والأسواق الرئيسة التي تخدمها. كما يتناول المؤثرات الخارجية مثل الظروف الاقتصادية، والتطورات التشريعية، والاتجاهات المجتمعية، التي قد تؤثر على قدرة المنظمة على خلق القيمة.(IIRC, 2021: 14)

ويشير (Busco et al., 2013: 238) إلى أن هذا المكون يُوفّر السياق اللازم لفهم أداء الوحدة الاقتصادية في ضوء البيئة التي تعمل ضمنها، ويُعد أداة استراتيجية تُبرز مرونة المنظمة في التفاعل مع محيطها الخارجي.

2. **الحوكمة (Governance):** يُسلط هذا المكون الضوء على هيكل الحوكمة في المنظمة، بما في ذلك دور مجلس الإدارة في الإشراف، والتوجيه الاستراتيجي، والرقابة على المخاطر. كما يعكس العلاقة بين نظام الحوكمة وخلق القيمة على المدى الطويل .(IIRC, 2021: 15) يؤكد (Adams, 2015: 126) أن تضمين هيكل الحوكمة ضمن التقرير يعزز من ثقة أصحاب المصالح، ويُظهر مدى التزام المنظمة بالمساءلة والشفافية.
3. **نموذج الأعمال (Business Model):** يُوضّح نموذج الأعمال كيف تقوم المنظمة بتحويل المدخلات إلى نتائج وقيمة مضافة عبر أنشطتها التشغيلية. يتضمن هذا المكون وصفًا للموارد المستخدمة، العمليات الرئيسة، والمخرجات النهائية، وكذلك الأثر الناتج على المدى الطويل .(IIRC, 2021: 16) وحسب (Eccles & Krzus, 2014: 71)، فأن عرض نموذج الأعمال ضمن التقرير المتكامل يسمح بفهم أعمق لاستراتيجية المؤسسة، وطريقة خلقها للقيمة عبر الزمن، مما يدعم متخذي القرار في تقييم جدوى الاستثمار.
4. **المخاطر والفرص (Risks and Opportunities):** يركز هذا المكون على تحليل المخاطر التي قد تؤثر على أداء المنظمة، وكذلك الفرص التي يمكن أن تعزز قدرتها التنافسية. كما يُساعد هذا القسم في توضيح مدى استعداد المنظمة للتعامل مع التغيرات المستقبلية.(IIRC, 2021: 17) إذا يرى (Cheng et al., 2014: 98) أن دمج تحليل المخاطر والفرص داخل التقرير المتكامل يُعزز من شفافية المعلومات، ويُظهر مرونة المنظمة في بيئة أعمال غير مستقرة.

5. **الاستراتيجية وتخصيص الموارد (Strategy and Resource Allocation)**: يعرض هذا المكون الاستراتيجية العامة للمنظمة، وأهدافها طويلة الأجل، والطريقة التي تُخصص بها الموارد لدعم هذه الأهداف. كما يُبيّن مدى توافق تلك الاستراتيجية مع البيئة المحيطة ومخاطرها .(IIRC, 2021: 18) ويشير (Adams, 2015: 124) إلى أن ربط الاستراتيجية بتخصيص الموارد داخل التقرير المتكامل يعكس مدى قدرة المنظمة على التكيف والتخطيط الذكي لتحقيق النمو الاقتصادي.
6. **الأداء (Performance):** يتضمن هذا القسم نتائج الأداء المالي وغير المالي للمنظمة، مثل الإيرادات، صافي الربح، الأداء البيئي، والمساهمات الاجتماعية. إذ يُظهر مدى التقدم نحو الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية، ويُوضح التأثيرات الفعلية للأنشطة التشغيلية (IIRC, 2021: 19). وبحسب (KPMG, 2020: 11)، فأن تحليل الأداء داخل التقرير المتكامل يُوفر قاعدة تقييم متكاملة تسمح بالمقارنة بين الخطط والنتائج، وتعزز الثقة بالمعلومات المعلنة.
7. **التوقعات المستقبلية (Outlook):** يقدم هذا المكون تحليلًا استشرافيًا حول التحديات المحتملة، والفرص المستقبلية، والافتراضات المستخدمة لتكوين التوقعات. كما يُبين استعداد المنظمة للتغيرات في السوق أو البيئة التنظيمية. (IIRC, 2021: 20) ويشير (Eccles & Krzus, 2018: 45) إلى أن هذا الجزء يُمكّن أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات قائمة على تحليل مستقبلي متزن، وليس فقط مراجعة الأداء السابق.
8. **أساسيات الإعداد والعرض (Basis of Preparation and Presentation):** يتناول هذا المكون المبادئ المحاسبية، والسياسات المستخدمة في إعداد التقرير، بما في ذلك الحدود الجغرافية والتنظيمية، وأساليب القياس، ومبررات الاختيار.(IIRC, 2021: 21)

يرى (Cheng et al., 2014: 95) أن الإفصاح عن أساسيات الإعداد يعزز من موثوقية التقرير ويُقلل من فجوات التفسير بين الجهات المختلفة.

ثالثاً. الفرق بين التقارير المتكاملة والتقارير المالية التقليدية: شهدت التقارير المحاسبية تطورًا ملحوظًا نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ لم تعد التقارير المالية التقليدية كافية لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة الذين يتطلعون لفهم أشمل عن أداء المؤسسات وتأثيرها المجتمعي والبيئي. في هذا السياق، برز مفهوم "التقرير المتكامل (Integrated Reporting) "كاستجابة استراتيجية لتعزيز الشفافية والمساءلة، وخلق تصور شامل لقيمة المؤسسة عبر الزمن.

في حين أن التقارير المالية التقليدية تركز على النتائج المالية السنوية، فأن التقارير المتكاملة تسعى لتوضيح كيف تؤثر الأنشطة الاقتصادية على البيئة والمجتمع وكيف تخلق قيمة على المدى الطويل، توفر التقارير المتكاملة ميزة نسبية في تعزيز الشفافية والمساءلة (Adams, 2015:124).

يشير (Adams, 2015: 124) إلى أن التقرير المتكامل لا يكتفي بتقديم المعلومات المالية، بل يدمج الأبعاد غير المالية مثل الحوكمة، البيئة، والاستدامة، ويُظهر كيف تؤثر الأنشطة الاقتصادية على خلق القيمة المستدامة. وفيما يلي مقارنة تحليلية بين التقرير المالي التقليدي والتقرير المتكامل من حيث المفهوم، الأهداف، المضمون، النطاق، الفائدة، والجمهور المستهدف، وهناك فرق بين التقارير المالية التقليدية والتقارير المتكاملة ويمكن بيان أهم الفروقات من خلال النقاط الآتية:

1. **من حيث المفهوم:** التقارير المالية التقليدية تعرف بأنها تقارير محاسبية دورية تقدم المعلومات المالية التاريخية الخاصة بالوحدة الاقتصادية، كقائمة الدخل والميزانية العمومية والتدفقات النقدية، وتخدم بشكل رئيس المستثمرين والمقرضين في تقييم الأداء المالي والربحية (Eccles & Krzus, 2010: 18).

في حين إن التقارير المتكاملة هي تقارير شاملة تقدم رؤية موحدة للأداء المالي وغير المالي، وتوضح كيف تخلق للوحدة الاقتصادية قيمة مستدامة باستخدام نموذج الأعمال والاستراتيجية والموارد المتاحة على المدى القصير والمتوسط والطويل (IIRC, 2021: 6).

ويرى الباحثون أن الفرق الجوهري يكمن في أن التقارير التقليدية تسعى للإبلاغ عن الأداء المالي، في حين أن المتكاملة تركز على خلق القيمة المستدامة.

2. **من حيث نطاق المعلومات والمحتوى:** إن التقارير المالية التقليدية يقتصر تركيزها على المعلومات المالية التي يتم إعدادها وفقًا لمعايير مثل IFRS أو.GAAP ولا تحتوي على معلومات عن المخاطر البيئية أو الأداء الاجتماعي أو حوكمة المؤسسة.

بينما تحتوي التقارير المتكاملة على معلومات شاملة تغطي رأس المال المالي، الصناعي، البشري، الاجتماعي، البيئي، والفكري. (IIRC, 2021:20–21) إلى جانب الربط بين الأداء المالي والاستراتيجي، وكيفية تاثير المخاطر والفرص على قيمة الوحدة الاقتصادية.

ويلاحظ الباحثون إن أهم خاصية التي قدمتها التقارير المتكاملة هي التركيز على الربط بين الأداء المالي وغير المالي، وهو ما تفتقر إليه التقارير التقليدية.

3. **من حيث الجمهور المستهدف:** إن التقارير المالية التقليدية توجه إلى جمهور ضيق يضم المستثمرين، الجهات الضريبية، والإدارات العليا. أما التقارير المتكاملة فتوجه إلى جميع أصحاب المصلحة: المستثمرين، الموظفين، المجتمع، الجهات التنظيمية، الزبائن، وحتى الجهات المسؤولة عن حماية البيئة (Adams, 2015: 126).

ويرى الباحثون إن التوسع في الجمهور يعكس تحولًا في فلسفة التقارير، من مجرد أداة مالية إلى أداة تواصل استراتيجي وشفاف.

4. **من حيث الأفق الزمني والتفكير المستقبلي:** تركز التقارير التقليدية على الماضي وتعرض النتائج المحاسبية للعام المالي المنصرم. بينما تشجع التقارير المتكاملة على التفكير المستقبلي من خلال تقديم توقعات المستقبلية وتحليل المخاطر والفرص وكيفية توزيع الموارد لتحقيق الاستراتيجية طويلة الأجل.

وهنا يلاحظ الباحثون إن التقرير المتكامل يحتوي على معلومات "تطلعية" تسهم في تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة.

5. **من حيث الترابط والهيكل العام:** إن التقرير التقليدي يتبع هيكلًا جامدًا لا يبرز العلاقات بين الأقسام المختلفة، مثل العلاقة بين الحوكمة والاستراتيجية أو الأداء البيئي والربحية (Cheng et al., 2014: 94).

أما التقرير المتكامل فيتبنى مبدأ "التفكير المتكامل (Integrated Thinking) "الذي يربط بين مكونات التقرير ليُظهر العلاقة بين الموارد والنتائج والمخرجات.

من خلال ما سبق، يتضح أن التقارير المتكاملة يمثل تطورًا نوعيًا في التقارير المؤسسية، إذ يدمج الأبعاد المالية وغير المالية، ويؤسس لثقافة التنمية المستدامة، إذ إن الفرق بين التقارير المتكاملة والتقليدية لا يكمن فقط في طبيعة المعلومات المقدمة، بل في النهج الاستراتيجي والتفكير الشمولي

الذي يعكسه التقرير المتكامل. ولذلك فأن اعتماد الوحدة الاقتصادية على التقارير المتكاملة يساهم في تحسين صورة الوحدة، وتعزيز قدرتها على التنافسية، وجذب المستثمرين في بيئة تتزايد فيها المطالب بالمسؤولية المجتمعية والبيئية

المبحث الثاني: مفهوم وقيمة الوحدة الاقتصادية

أولاً. مفهوم الوحدة الاقتصادية (Economic Entity): إن استخدم مفهوم "الوحدة الاقتصادية" في المحاسبة والمالية للإشارة إلى الكيان المستقل الذي يُمارس أنشطة اقتصادية ويملك سجلاته وتقاريره المالية المنفصلة. وتعددت تعريفات الباحثين لهذا المفهوم، منها:

- أشار Storey إلى أن "الوحدة الاقتصادية هي كيان يمارس نشاطًا تجاريًا أو ماليًا مستقلًا، يُعد لأغراض المحاسبة والرقابة والقياس.(Storey, 1994: 5)"
- حسب Financial Accounting Standards Board – FASB، فأن "الوحدة الاقتصادية هي كيان متميز قانونيًا أو وظيفيًا تُعد له التقارير المالية بصورة مستقلة عن المالكين أو الكيانات الأخرى " (FASB, 2001: 13).
- وعرّفها Needles et alبأنها "المنشأة أو المؤسسة التي تُعد نقطة مرجعية لتجميع المعلومات المحاسبية بهدف التحليل والإفصاح (Needles et al., 2004: 33)".
- ووفقًا لما جاء به Warren, Reeve & Duchac فأن الوحدة الاقتصادية "هي أي كيان -سواء كان شركة، منظمة، أو فرد – يتم إعداد تقارير مالية مستقلة لـه لأغـراض التقييـم والمحـاسبة " (Warren, Reeve & Duchac, 2012: 11).

ويرى الباحثون بأن " الوحدة الاقتصادية عبارة عن كيان منظم له وجود قانوني مستقل، يُمارس أنشطة اقتصادية تهدف إلى توليد قيمة مضافة، ويُعد له تقارير مالية شاملة تعكس نتائجه التشغيلية والمركز المالي الخاص به بصورة مستقلة عن ملاكه أو الجهات الأخرى ذات العلاقة".

ثانياً. قيمة الوحدة الاقتصادية (Economic Value of the Entity): شهد "قيمة الوحدة الاقتصادية" تطورًا ملحوظًا في الأدبيات المحاسبية والمالية، نتيجة تطور أدوات القياس وتحول التوجهات نحو مفاهيم أكثر شمولية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد غير المالية. إذ يعكس "قيمة الوحدة الاقتصادية" مستوى الأداء الاقتصادي والقدرة على خلق العوائد في الحاضر والمستقبل، ويُعد مؤشراً حيوياً في تقويم الاستثمار والقرارات المالية. وقد تعددت تعريفات الباحثين لهذا المفهوم، ويمكن عرضها بحسب تسلسلها الزمني كما يأتي

- وفقًا لما طرحه Copeland, Koller & Murrin، فإن "قيمة الوحدة الاقتصادية تمثل المبلغ الذي يمكن أن يُدفع للحصول على ملكية وحدة اقتصادية، بناءً على قدرتها على توليد تدفقات نقدية مستقبلية (Copeland, Koller & Murrin, 2000: 104)".
- ويشير Penman إلى أن "القيمة الاقتصادية للوحدة هي انعكاس لمجموعة من العوامل المالية وغير المالية التي تؤثر في ربحيتها واستمراريتها في السوق.(Penman, 2010: 45) "
- أما Damodaran، فعرّف القيمة بأنها "التقدير المالي للتدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن تحققها الوحدة، والمخصومة بمعدل يمثل درجة المخاطرة المحيطة بها (Damodaran, 2012: 24)".
- وفي توجه حديث، يرى IFAC أن "قيمة الوحدة الاقتصادية أصبحت تشمل نتائج الأداء، وقدرة المؤسسة على التكيف مع المخاطر، والتزامها بممارسات الاستدامة، مما يُعزز جاذبيتها لأصحاب المصلحة (IFAC, 2016: 7)".

وبالاعتماد على ما تقدم، يمكن للباحثين تعريف "قيمة الوحدة الاقتصادية" بأنها:" النتيجة الكمية والنوعية التي تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق عوائد مستقبلية مستدامة، من خلال كفاءة التشغيل، وحوكمة فعالة، واستخدام سليم للموارد المالية والبشرية، في إطار بيئة تنافسية محفوفة بالتغيرات".

وهناك عدة طرق لقياس القيمة، ويمكن تلخيصها كما يأتي (Damodaran, 2012: 55):

أ. **القيمة السوقية (Market Value):** وهي السعر الذي يمكن أن تُباع به الوحدة الاقتصادية في السوق الحرة، بين طرفين راغبين وتتوفر لديهما المعلومات الكافية. تُستخدم هذه القيمة غالبًا في تقييم الشركات المدرجة في الأسواق المالية

ب. **القيمة الدفتري(Book Value)**: وتُحسب على أساس القيم المحاسبية للأصول والخصوم كما تظهر في الدفاتر المحاسبية. إلا أن هذه القيمة لا تعكس دائمًا القيمة الحقيقية للسوق بسبب تجاهل العوامل النوعية مثل السمعة التجارية أو علاقاتها مع الزبائن

ج. **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):** وهي مؤشر يقيس ما إذا كانت الوحدة تحقق عوائد تتجاوز تكلفة رأس المال المستثمر، أي تُظهر إن كانت تخلق قيمة حقيقية للمساهمين.

د. **القيمة الجوهرية (Intrinsic Value):** وتُحتسب باستخدام نماذج تحليلية مثل خصم التدفقات النقدية(DCF) ، إذ يتم تقدير القيمة الحالية لجميع التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، بعد خصمها بمعدل خصم مناسب.

ثالثاً. العوامل المؤثرة في قيمة الوحدة الاقتصادية: تتأثر قيمة الوحدة الاقتصادية بعوامل عدة يمكن تصنيفها إلى داخلية وخارجية:

1. العوامل الداخلية (IIRC, 2021: 10):

أ. **الربحية**: كلما ارتفعت ربحية الوحدة زادت قيمتها.

ب. **مستوى الكفاءة التشغيلية:** ارتفاع كفاءة استخدام الموارد يزيد من ثقة المستثمرين.

ج. **نموذج الأعمال:** نموذج الأعمال المستدام والجذاب يعزز القيمة.

د. **الإدارة والحوكمة**: وجود إدارة رشيدة ونظام فعال للرقابة يزيد من الجاذبية الاستثمارية.

ه. **الشفافية والإفصاح**: مستوى الإفصاح الجيد في التقارير المالية والمتكاملة يُقلل من مخاطر المعلومات ويعزز القيمة السوقية.

2. العوامل الخارجية (Penman, 2010: 221):

أ. **الوضع الاقتصادي العام** :مثل التضخم، أسعار الفائدة، النمو الاقتصادي.

ب. **السياسات الضريبية والتنظيمية** :القوانين المشجعة للاستثمار تؤثر إيجابًا على القيمة.

ج. **الوضع السياسي والاستقرار الأمني.**

د. **المنافسة في السوق والطلب على منتجات الوحدة.**

المبحث الثالث: التقارير المالية المتكاملة وتحسين القيمة الاقتصادية

أصبحت التقارير المالية المتكاملة من أهم أدوات الإفصاح الحديثة التي تهدف إلى تقديم رؤية شاملة عن أداء المؤسسة من خلال دمج الأنشطة المالية وغير المالية، مما ينعكس على تحسين القيمة الاقتصادية للوحدة. حيث لم يعد الأداء المالي وحده كافيًا لتكوين تصور واضح عن قدرة الوحدة على خلق القيمة المستدامة .(IIRC, 2021: 5) بل وأصبح من الضروري أيضًا الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) التي تؤثر بشكل كبير على قيمة المؤسسة. ولمعرفة ذلك يجب

أن نبين علاقة كل ألانشطة المالية وغير المالية في التقارير المالية المتكاملة بتحسين القيمة الاقتصادية كما يأتي:

1. علاقة الأنشطة المالية في التقارير المالية المتكاملة بتحسين القيمة الاقتصادية:

أ. **تحسين جودة المعلومات المالية**: من خلال تضمين التقارير المتكاملة لمعلومات مالية دقيقة ومحدثة، يتمكن المستثمرون من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، وهو ما يعزز من القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية (Eccles & Krzus, 2010: 84). تتضمن هذه المعلومات القوائم المالية، ومصادر التمويل، وتوزيع الموارد.

ب. **التركيز على الاستدامة المالية طويلة الأجل:** بعكس التقارير التقليدية التي تركّز على النتائج قصيرة الأجل، توضح التقارير المتكاملة كيفية استخدام الموارد المالية بطريقة تدعم تحقيق أهداف استراتيجية مستدامة. وهذا يعزز من ثقة المستثمرين على المدى البعيد، مما يرفع من قيمة الوحدة الاقتصادية (Cheng et al., 2014: 98).

ج. **الربط بين الأداء المالي والمخاطر:** تقوم التقارير المتكاملة ببيان المخاطر المالية الحالية والمحتملة، وتأثيرها على التدفقات النقدية والأرباح المستقبلية. هذا النوع من الإفصاح يُسهم في تقليل حالة عدم التأكد، ويزيد من ثقة أصحاب المصلحة، ومن ثم تحسين القيمة الاقتصادية (KPMG, 2020: 11).

د. **تحسين كفاءة تخصيص رأس المال:** من خلال التوضيح الشفاف لكيفية استخدام الأموال والموارد، تساعد هذه التقارير في تقليل الهدر وتحسين كفاءة الإنفاق، مما ينعكس على ارتفاع العوائد وانخفاض التكاليف ومن ثم زيادة القيمة الاقتصادية.

2. علاقة الأنشطة غير المالية في التقارير المالية المتكاملة بتحسين القيمة الاقتصادية

أ. **الإفصاح البيئي والاستدامة**: من خلال تقديم معلومات عن كيفية تعامل الوحدة الاقتصادية مع الأثر البيئي (مثل الانبعاثات، واستخدام الطاقة، والتلوث)، وبذلك تعزز الوحدة الاقتصادية من صورتها في الأسواق، خصوصًا في ظل تزايد الاهتمام العالمي بالاستثمار الأخض (GRI, 2020: 34). ويترجم هذا إلى زيادة في القيمة السوقية للمؤسسة.

ب. **الإفصاح الاجتماعي ومسؤولية المؤسسة:** يشمل ذلك الممارسات المتعلقة بالعمال، والمجتمع، وحقوق الإنسان. الشركات التي تفصح عن ممارسات اجتماعية جيدة وتحترم معايير العمل تحظى بثقة أكبر من قبل المستهلكين والمستثمرين، مما يساهم في تحسين قيمة العلامة التجارية وزيادة ولاء الزبائن (Adams, 2015: 126).

ج. **حوكمة الشركات (Corporate Governance)**: تعدّ الشفافية في عرض هيكل الحوكمة، وتحديد المسؤوليات، وسياسات الرقابة الداخلية من العوامل المؤثرة في تعزيز الثقة المؤسسية. فكلما زادت كفاءة الحوكمة كلما ارتفعت القيمة الاقتصادية للوحدة، وقلّ احتمال التعرض للفساد أو المخاطر القانونية (IIRC, 2021: 21).

د. **تأثير رأس المال الفكري والبشري:** الأنشطة غير المالية تشمل أيضًا الإفصاح عن مهارات الموظفين، وتطويرهم، وبرامج التدريب. فالوحدات التي تستثمر في رأس المال البشري تحقق أداءً طويل الأمد وتقلل من معدل الدوران الوظيفي، مما يعزز الكفاءة التشغيلية ومن ثم يرفع القيمة الاقتصادية (Cheng et al., 2014: 105).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 292-319
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.15

المبحث الرابع: وصف عينة البحث

قام الباحثون بأعداد استمارة الاستبانة والمكونة من جزئين: الجزء الأول اشتملت على المتغيرات الشخصية وتضمنت: "التحصيل العلمي، المؤهل الوظيفي، سنوات الخبرة" أما الجزء الثاني فتضمنت بدورها على (24) عبارة موزعة على محوران وكالآتي: " المحور الأول والمتمثلة بـ (التقارير المتكاملة)، إذ إن المحور المذكور يتم قياسه باستخدام بعدي: الأنشطة المالية والأنشطة غير المالية، إذ إن كل من البعدين تم قياسهما بالتساوي عن طريق ثمانية عبارة أو فقرة. أما المحور الثاني والمتمثلة بـ (قيمة الوحدة الاقتصادية)، تم قياسه باستخدام ثماني عبارات أو فقرات.

قام الباحثون باستخدام مقياس ليكرت ذات البدائل الخمسة (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) والتي تتراوح قيمته ما بين (درجة واحدة=1) والذي يمثل اجابة (غير موافق بشدة) إلى (خمس درجات=5) والذي يمثل (موافق بشدة) كوسيلة لجمع البيانات الأولية حول المبحوثين وتتضمن تحديد درجة الآراء حول عبارات والتي لها علاقة بالمحاور الدراسية وبعد ذلك تم توزيع الاستبانة بصورة عشوائية على مجتمع البحث والتي تتكون من " الاكاديميين والمهنيين في مدينة اربيل" بصورة الكترونية عن طريق نماذج (Google form) وقد تم ملء وتعبئة الاستمارات من قبل (62) مبحوث (عينة البحث) وبعدها تم استخدام برنامج الاحصائي الجاهز " الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية"SPSS V27" بهدف تحليل الآراء والاجابات وكذلك الوصول إلى أهداف البحث واختبار الفرضيات التي جاء بها، ومن أجل تحليل البيانات تم ترميز متغيرات الدراسة كما مبين في الجدول أدناه:

جدول (1): يوضح متغيرات الاستبيان

متغيرات البحث		الرموز المستخدمة في متن البحث		
		المحور	البعد	الفقرة
البيانات الشخصية	التحصيل العلمي، المؤهل الوظيفي، سنوات الخبرة	--------		
محوري البحث	الابعاد			
تقارير المتكاملة	الأنشطة المالية	X	X1	X1.1-X1.8
	الأنشطة غير المالية		X2	X2.1-X2.8
	قيمة الوحدة الاقتصادية	Y		Y1-Y8

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

اولاً. اختبارات المستخدمة قبل اجراء التحليل الاحصائي:

1. **اختبار التوزيع الطبيعي لدرجة الآراء وفق محوري البحث:** من أجل اختبار التوزيع الطبيعي في هذه الدراسة، تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، ومن نتائج الاختبار نجد إن محوري البحث مع البعدين والتي تقيسان المحور الأول (متغيرات البحث)، تتوزع توزيعاً طبيعياً أي إنها تخلو من القيم الشاذة والمتطرفة وذلك بالاستناد على مستوى الدلالة الاحصائية للاختبار حيث كانت جميع القيم أكبر من مستوى الدلالة المفترضة من قبل الدراسة الميدانية الحالية والبالغة (0.05)، وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية التي تنص على أن البيانات لكل من المحورين مع البعدين تتوزع توزيعا طبيعيا. وكما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول (2): اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Smirnov- Kolmogorov) لمحاور الاستبانة

محاور الدراسة	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	النتيجة
الأنشطة المالية	0.086	0.136	توزيع طبيعي
الأنشطة غير المالية	0.086	0.067	توزيع طبيعي
المؤشر الكلي (التقارير المتكاملة)	0.079	0.264	توزيع طبيعي
قيمة الوحدة الاقتصادية	0.085	0.619	توزيع طبيعي

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

2. **صدق وثبات عبارات محاور الدراسة:** صدق الاستبانة تعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995: 429)، كما يقصد بالصدق " شمولية الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها من ناحية أخرى، بحيث يجب أن تكون مفهومة لكل من يستخدمها من المبحوثين والمعنيين بالدراسة الميدانية (عبيدات، 2001: 179).

وقد تم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وكما هو مبين أدناه:

أ. **صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان وفق محوري البحث:** وذلك من خلال حساب معاملات الارتباطات بين درجة اراء عند كل عبارة والدرجة الكلية (العلي، 2020: 97) وعلى وفق محوري البحث، تم حساب الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان وذلك بالاستناد على العينة في الدراسة الميدانية الحالية والتي بلغت حجمها (62) فردا من المبحوثين، ومن خلال الجدول رقم (3) والذي تبين من خلاله قيم معاملات الارتباطات ومستوى الدلالة الإحصائية عند كل عبارة مع الدرجة الكلية للمحور ووفق البعدين (المحور الأول) وكذلك المحور الثاني والتي تضمنتها البحث.

وقد اتضح أن جميع العبارات كانت معاملات ارتباطاتها ذات دلالة احصائية مع الدرجة الكلية للمحورين (كل محور وبعد على حدة) وذلك استنادا على مستويات الدلالة لقيم معاملات الارتباطات لجميع العبارات حيث كانت اقل من قيمة مستوى الدلالة المفترضة في الدراسة الحالية والبالغة (0.05) وبذلك تعتبر جميع عبارات صادقة لما وضعت من اجل قياس كل محور من البعدين والتي تقيسان المحور الأول وكذلك عبارات المحور الثاني.

جدول (3): صدق الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة

البعد	العبارة	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة	المحور	العبارة	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
X1	X1.1	.519**	0.000	Y	Y1	.711**	0.000
	X1.2	.616**	0.000		Y2	.566**	0.000
	X1.3	.815**	0.000		Y3	.767**	0.000
	X1.4	.726**	0.000		Y4	.685**	0.000
	X1.5	.875**	0.000		Y5	.873**	0.000
	X1.6	.811**	0.000		Y6	.812**	0.000
	X1.7	.810**	0.000		Y7	.880**	0.000
	X1.8	.741**	0.000		Y8	.823**	0.000

البعد	العبارة	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة	المحور	العبارة	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
X2	X2.1	.696**	0.000				
	X2.2	.566**	0.000				
	X2.3	.466**	0.000				
	X2.4	.728**	0.000	**: الارتباط دالة احصائياً عن مستوى (0.01). *: الارتباط دالة احصائياً عن مستوى (0.05).			
	X2.5	.844**	0.000				
	X2.6	.762**	0.000				
	X2.7	.791**	0.000				
	X2.8	.829**	0.000				

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

ب. **ثبات أداة البحث:** إن ثبات أداة البحث تعني التأكد من أن الآراء والاجابات ستكون واحدة تقريبا لو تم تكرار تطبيقها على المبحوثين أو على أفراد عينة البحث في عدد من الأوقات أو في أوقات مختلفة (ابو علام، 2010: 481).

وقد قام الباحثون بتطبيق طريقة التجزئة النصفية، ومن خلال هذه الطريقة يتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتب ومعدل أسئلة زوجية الرتب وذلك حسب عبارات ووفق محوري الدراسة مع البعدين والتي تقيسان المحور الأول، وقد تم تصحيح معامل الارتباط والتي يتم حسابه باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) (العلي، 2020: 87)، ولقد تم الحصول على النتائج وكما مبين في الجدول رقم (4) إذ اتضح أن قيم معامل الارتباطات لسبيرمان براون كانت ذات دلالة احصائية أي إنها كانت ذات دلالة إحصائية وذلك من خلال قيم مستوى الدلالة الإحصائية والتي كانت جميعها أقل من مستوى الدلالة المفترضة والبالغة (0.05) ويدل ذلك على ثبات أداة الاستبانة سواء كانت بالنسبة للبعدين أو للمحوري (متغيرات الدراسة) أو لكل عبارات الاستبانة.

جدول (4): نتائج طريقة التجزئة النصفية لمتغيرات الدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل الارتباط قبل التصحيح	معامل الارتباط المصحح	مستوى الدلالة
الأنشطة المالية	8	0.804	0.891	0.000
الأنشطة غير المالية	8	0.84	0.913	0.000
المؤشر الكلي (التقارير المتكاملة)	16	0.873	0.932	0.000
قيمة الوحدة الاقتصادية	8	0.891	0.942	0.000
جميع عبارات الاستبيان	24	0.898	0.946	0.000

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

ج. **الأساليب والأدوات الاحصائية المستخدمة:** تم استخدام مجموعة من الأساليب والأدوات الاحصائية من خلال استخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences- SPSS

(IBM V.27 وذلك من أجل الوصول إلى مؤشرات تهدف إلى تحقيق أهداف البحث الحالية وكذلك اختبار فرضياتها وتشمل هذه الأدوات والوسائل ما يأتي:

1. اختبار التوزيع الطبيعي إذ تم استخدم اختبار (Kolmogorov-Smirnov) وغرضها فحص البيانات ودرجات الآراء من حيث وجود قيم شاذة ومتطرفة (آراء شاذة) من عدمها لمتغيرات الدراسية وكذلك تعد شرط أساسي لاستخدام الاختبارات المعلمية.
2. للتأكد من صدق الاتساق الداخلي للعبارات وللتأكد من ثبات أداة البحث قام الباحثون باستخدام أسلوب التجزئة النصفية من خلال اختبار العلاقة الارتباطية بين الأسئلة الفردية والزوجية ومن ثم تصحيح معامل الارتباط المذكور باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient).
3. الوسائل والأدوات المستخدمة لوصف متغيرات البحث وتتضمن التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وكذلك الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية واخيراً استخدام نسبة الاتفاق ومعامل الاختلاف لتحديد نسبة اتفاق واهمية تجاه متغير أو المحور وكذلك تحديد مدى تجانس الآراء عند كل عبارة وكذلك بالنسبة للمحور ككل وعلى وفق آراء عينة البحث.
4. الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression): إذ يستخدم لقياس تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع أي قياس تأثير متغير تفسيري واحد سواء كان متغير أو بعد على المتغير المعتمد.
5. اختبار (t-test): لاختبار معنوية أو عدم معنوية معاملات الانحدار في النماذج المقدرة فضلا عن استخدام اختبار (F) لاختبار معنوية نماذج الانحدار المقدرة.

ثانياً. وصف متغيرات البحث:

1. وصف البيانات الشخصية:

أ. **توزيع أفراد المبحوثين وفق التحصيل العلمي:** بالنسبة لتوزيع المبحوثين من افراد عينة البحث وفق فئات التحصيل العلمي، وبناء على الجدول رقم (5) تبين أن أكثريتهم كانوا ضمن فئة (ماجستير) بنسبة مساهمة (51.61%) ويأتي بعدها بالمرتبة الثانية فئة (دكتوراه) ونسبتهم البالغة (29.03%) أما بالمرتبة الثالثة فقد كان من قبل المبحوثين والتي كانوا ضمن فئة (دبلوم مراقب الحسابات) بنسبة مشاركة (16.13%) وأخيرا وجد أن فئة (بكالوريوس) قد جاءت بالمرتبة الأخيرة إذ بلغت نسبة المشاركة (3.23%).

جدول (5): توزيع أفراد المبحوثين حسب التحصيل العلمي

فئات المتغير	بكالوريوس	ماجستير	دبلوم مراقب الحسابات	دكتوراه	المجموع
التكرار	2	32	10	18	62
النسبة المئوية	3.23%	51.61%	16.13%	29.03%	100%
الترتيب حس المشاركة	4	1	3	2	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

ب. **توزيع أفراد المبحوثين وفق المؤهل الوظيفي:** من أجل تحديد نسبة المبحوثين المشاركين في الدراسة الحالية وفق الفئات المؤهل الوظيفي والموضحة في الجدول رقم (6)، وجد إن الفئة الأكثرية كانوا من ضمن الأكاديميين إذ بلغ نسبة مشاركتهم (67.74%) فيما بلغ نسبة المهنيين (32.26%) من حيث المشاركة.

جدول (6): توزيع أفراد المبحوثين حسب المؤهل الوظيفي

فئات المتغير	أكاديمي	مهني	المجموع
التكرار	42	20	62
النسبة المئوية	67.74%	32.26%	100%
الترتيب حس المشاركة	1	2	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

ج. **توزيع أفراد المبحوثين وفق سنوات الخبرة:** بناء على الجدول الموضح أدناه تبين أن الأكثرية المساهمة في البحث كانوا سنوات خبراتهم ضمن الفئة الأقل من (5) سنوات إذ بلغ نسبة مشاركتهم (29.03%) وبعدها كانت المشاركة من قبل أفراد عينة البحث والتي كانت سنوات خبراتهم تتراوح بين (16) سنة إلى (20) سنة بنسبة مساهمة (25.81%) أما بالمرتبة الثالثة فقد كانت المشاركة من ضمن (11-15) من سنوات الخبرة بنسبة (19.35%).

جدول (7): توزيع أفراد المبحوثين حسب فئات سنوات الخبرة

فئات المتغير	أقل من 5 سنوات	6 - 10 سنوات	11 - 15 سنة	16 - 20 سنة	21 سنة فأكثر	المجموع
التكرار	18	10	12	16	6	62
النسبة المئوية	29.03%	16.13%	19.35%	25.81%	9.68%	100%
الترتيب حسب المشاركة	1	4	3	2	5	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

أما بالمرتبة الرابعة والأخيرة، فقد كانت المشاركة من نصيب فئتي (6-10) و(21 سنة فأكثر)، حيث كانت نسبة مشاركتهم (16.13%)، (9.68%) وعلى التوالي لكل من الفئتين المذكورتين.

2. **وصف محاور (متغيرات) البحث:** تم وصف متغيرات البحث والتي تتضمن درجات الآراء والاجابات حول العبارات والتي جمعت من خلال أفراد عينة البحث، إذ استخدم الأساليب الاحصائية ومنها التوزيع التكراري، والنسب المئوية، والأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية ونسب الاتفاق وكذلك معامل الاختلاف إذ استخدم معامل الاختلاف لتحديد درجة تجانس درجة الآراء من حيث التقارب والتباعد من بعضها البعض ويعتبر من المقاييس المهمة لأنه يعتمد في حسابه على قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

ويجب أن نذكر هنا أنه يتم تحديد اتجاه درجات الآراء من حيث مستويات الموافقة وذلك استنادا إلى المتوسط الحسابي (المرجح) للعبارات وذلك وفق مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة الميدانية الحالية، إذ تم تقسيم الدرجات الخمسة من المقياس على خمس فئات: فإذا وقعت الوسط الحسابي المرجح ضمن الفئة من درجة واحدة الى (1.79) درجة فأن الآراء والاجابات تعني غير موافقة وبشدة، أما إذا كانت ضمن الفئة (1.80-2.59) فتعد الآراء غير موافقة، أما إذا كانت ضمن الفئة (2.60-3.39) فتعد الآراء محايدة، أما إذا كانت ضمن الفئة (3.40-4.19) فتعد الآراء موافقة، أما إذا كانت ضمن الفئة (4.20-5) فتعد الآراء موافقة وبشدة على ما تتضمنه العبارة المعنية... وبصورة عامة، إذا وقعت الوسط الحسابي المرجح أو الموزون للفقرة أو للعبارة بين الدرجة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 292-319
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.15

الواحدة إلى (2.59) درجة فأن درجة الاتفاق تجاه تلك العبارة تكون منخفضة (عدم الاتفاق) وإذا وقعت ضمن الفئة (2.60-3.39) فتعني ذلك أن الآراء تتجه نحو المحايدة أو درجة الاتفاق تكون متوسطة وأخيرا فإذا كانت الأوساط الحسابية المرجحة أو الموزونة للآراء تتراوح بين (3.40) وحدة و(5) وحدات فأن ذلك تعني أن درجة الموافقة كانت عالية أي إن الإجابات كانت متفقة على ما تعنيه العبارة المعنية.

أ. وصف عبارات محور "تقارير المتكاملة" وفق بعدي (الأنشطة المالية) و(الأنشطة غير المالية):

❖ **وصف عبارات بعد " الأنشطة المالية":** يتضح ومن خلال الجدول رقم (8) والتي تمثل الإحصاءات الوصفية بالنسبة لدرجة الآراء وذلك حسب العبارات البعد المذكور منفردة ومتجمعة، فعلى صعيد البعد متجمعة تبين أن درجة الآراء لعينة المبحوثين تتجه أو تميل نحو القبول وبمستويات عالية (الموافقة وبشدة)، وذلك استنادا إلى قيمة الوسط الحسابي المرجح والبالغة (4.25) وبنسبة اتفاق (85.00%) مما يدل ذلك على أهمية مؤشرات الأنشطة المالية بناء على العبارات الثمانية والتي قيست البعد المذكور من وجهة نظر أفراد عينة البحث.

أما وفق العبارات منفردة، اتضح للباحثين أن العبارة والتي كانت عندها درجات الآراء أكثر قبولاً تمثلت بـ (منح قروض للشركات ذات مراكز مالية قوية وبأسعار فائدة عالية) وبتعبير آخر أن درجات الآراء تميل نحو الموافقة وبمستويات عالية وذلك استناداً إلى الوسط الحسابي المرجح والبالغة قيمته (4.37) وكذلك على نسبة الموافقة والبالغة (87.50%). ولوحظ أن أقل درجات من الموافقة كان للعبارة والتي نصت على (العمل على رفع القيمة السوقية لاسهم الشركة) وذلك بناء على قيمتي الوسط الحسابي المرجح ونسبة الموافقة والبالغة (4.10)، (81.94%) وعلى التوالي.

جدول (8): وصف عبارات بعد "الأنشطة المالية"

الرمز	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى القبول	اتجاه العبارة	ترتيب وفق الأهمية
X1.1	إدارة أموال الشركة بشكل يساهم في تحقيق ربحية.	4.19	0.47	11.29%	83.87%	موافق	6
X1.2	توجيه الأموال إلى أفضل الفرص الاستثمارية	4.32	0.59	13.75%	86.45%	موافق بشدة	3
X1.3	زيادة الإنتاجية الشركة مع الاحتفاظ بالجودة	4.35	0.75	17.19%	87.10%	موافق بشدة	2
X1.4	توسيع الأنشطة بحيث يؤدى الى تحقيق الميزة التنافسية.	4.23	0.76	17.88%	84.52%	موافق بشدة	5
X1.5	شراء السندات التي تمثل قرضًا إلى جهة معينة مقابل عوائد ثابتة أو متغيرة.	4.29	0.69	16.01%	85.81%	موافق بشدة	4
X1.6	منح قروض للشركات ذات مراكز مالية قوية وبأسعار فائدة عالية.	4.37	0.66	14.98%	87.50%	موافق بشدة	1
X1.7	العمل على رفع القيمة السوقية لاسهم الشركة.	4.10	0.65	15.76%	81.94%	موافق	8
X1.8	إمكانية الحصول على عقود التجهيز بأقل أسعار ممكنة.	4.16	0.68	16.39%	83.23%	موافق	7
X1	المؤشر الكلي	4.25	0.47	11.07%	85.00%	موافق بشدة	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

أما بالنسبة لمعامل الاختلاف، فقد وجدت بأنها تراوحت بين (11.29%) للعبارة والتي افادة بـ (إدارة أموال الشركة بشكل يساهم في تحقيق ربحية) حيث كانت درجة الآراء أكثر تجانسا وتقاربا وأقل اختلافاً.

أما بالنسبة للعبارة والتي نصت على (توسيع الأنشطة بحيث يؤدى إلى تحقيق الميزة التنافسية) حيث كانت قيمت معاملها (17.88%) ويدل ذلك على أن درجة الآراء كانت أكثر اختلافا وتباعدا من بعضها البعض وبمعنى آخر أن المبحوثين عند العبارة المذكورة كانوا مختلفين أكثر أي ان آرائهم كانت متشتتة مقارنة بباقي العبارات.

❖ **وصف عبارات بعد " الأنشطة غير المالية":** يتضح ومن خلال الجدول رقم (9)، تبين أن درجة الآراء لعينة المبحوثين تتجه أو تميل نحو القبول وبمستويات عالية نوعاً ما، وذلك استنادا الى قيمة الوسط الحسابي المرجح والبالغة (4.20) وبنسبة اتفاق (83.95%) مما يدل ذلك على أهمية مؤشرات الأنشطة غير المالية بناء على العبارات الثمانية والتي قيست البعد المذكور من وجهة نظر أفراد عينة البحث.

أما بالنسبة العبارات فقد تبين ما يأتي:

- إن أعلى درجات من الموافقة كانت عند العبارة والتي مفادها (زراعة الأشجار والمشاركة في مشاريع الاستدامة) وبتعبير آخر أن درجات الآراء تميل نحو الموافقة وبمستويات عالية (الموافقة وبشدة) وذلك استناداً إلى الوسط الحسابي المرجح والبالغة قيمته (4.35) وكذلك على نسبة الموافقة والبالغة (87.10%).
- إن أقل درجات من الموافقة كان للعبارة والتي نصت على (تنظيم اجتماعات ومؤتمرات حول القضايا المجتمعية) وذلك بناء على قيمتي الوسط الحسابي المرجح ونسبة الموافقة والبالغة (4.13)، (82.58%) وعلى التوالي
- تبينت أن العبارة (تقديم معلومات حول مبادئ الحوكمة) كانت عندها درجات الآراء أكثر تجانساً وتناثراً من بعضها البعض وذلك استناداً الى قيمة معامل الاختلاف البالغة (16.10%) وإن أقل درجات من التجانس وأكثر تباعد كان عند العبارة (تنظيم اجتماعات ومؤتمرات حول القضايا المجتمعية) والبالغة قيمة معامل اختلافها (18.34%).

جدول (9): وصف عبارات بعد "الأنشطة غير المالية"

الرمز	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى القبول	اتجاه العبارة	ترتيب وفق الأهمية
X2.1	حملات للتوعية بالبيئة والحفاظ عليه.	4.19	0.70	16.63%	83.87%	موافق	6
X2.2	زراعة الأشجار والمشاركة في مشاريع الاستدامة.	4.35	0.70	16.16%	**87.10%**	موافق بشدة	1
X2.3	القيام بالمبادرات المجتمعية والتوعية.	4.23	0.70	16.48%	84.67%	موافق بشدة	4

الرمز	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى القبول	اتجاه العبارة	ترتيب وفق الأهمية
X2.4	تقديم معلومات حول مبادئ الحوكمة.	4.32	0.70	**16.10%**	86.45%	موافق بشدة	2
X2.5	تنظيم اجتماعات ومؤتمرات حول القضايا المجتمعية.	4.13	0.76	18.34%	82.58%	موافق	8
X2.6	القيام بالأعمال الخيرية.	4.20	0.71	16.97%	83.98%	موافق	5
X2.7	الحفاظ على الموارد الاقتصادية.	4.28	0.76	17.69%	85.58%	موافق بشدة	3
X2.8	الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز الروابط الأسرية داخل المجتمع.	4.13	0.71	17.26%	82.58%	موافق	7
X2	المؤشر الكلي	4.20	0.51	12.17%	83.95%	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

ب. وصف عبارات محور "قيمة الوحدة الاقتصادية": تبين ومن خلال الجدول رقم (10)، أن درجة الآراء لعينة المبحوثين تتجه نحو الاتفاق وبمستويات جيدة، وذلك اعتماداً على قيمة الوسط الحسابي الموزون والبالغة (4.13) وبنسبة اتفاق (82.66%) مما يدل ذلك على أهمية مؤشرات القيمة الوحدة الاقتصادية بناء على العبارات الثمانية والتي قيست المحور المذكور من وجهة نظر أفراد عينة البحث.

أما بالنسبة العبارات فقد تبين ما يأتي:

- ❖ إن أعلى درجات من الموافقة كانت عند العبارة والتي مفادها (يساهم في تحسين الأداء المالي) وبتعبير آخر أن درجات الآراء تميل نحو الموافقة وبمستويات عالية (الموافقة وبشدة) وذلك استناداً إلى الوسط الحسابي المرجح والبالغة قيمته (4.23) وكذلك على نسبة الموافقة والبالغة (84.52%).
- ❖ إن أقل درجات من الموافقة كان للعبارة والتي نصت على (يساعد على التحكم في وضع الأسعار والدخول في اتفاقيات) وذلك بناء على قيمتي الوسط الحسابي المرجح ونسبة الموافقة والبالغة (4.03)، (80.65%) وعلى التوالي
- ❖ تبينت أن العبارة (تعد مؤشر يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ قرار الاستثمار) كانت عندها درجات الآراء أكثر تجانساً وتناثراً من بعضها البعض وذلك استناداً إلى قيمة معامل الاختلاف البالغة (11.29%) وإن أقل درجات من التجانس وأكثر تباعد كان عند العبارة (يساهم في تحسين الأداء المالي) والبالغة قيمة معامل اختلافها (19.83%).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 292-319
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.15

جدول (10): وصف عبارات محور "قيمة الوحدة الاقتصادية"

الرمز	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى القبول	اتجاه العبارة	ترتيب وفق الأهمية
Y1	تعكس قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح والنمو المستقبلي.	4.23	0.56	13.15%	84.52%	موافق بشدة	2
Y2	تعد مؤشر يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ قرار الاستثمار.	4.19	0.47	**11.29%**	83.87%	موافق	3
Y3	يساهم في جذب الكفاءات.	4.06	0.67	16.59%	81.29%	موافق	7
Y4	تساعد في تعزيز مكانتها التنافسية في السوق.	4.06	0.57	14.00%	81.29%	موافق	6
Y5	تساعد على الحصول على فرص أحسن على قروض أو تمويل بأسعار فائدة أقل.	4.10	0.78	19.12%	81.94%	موافق	5
Y6	يساعد على الابتكار والاستدامة مما يعزز من قدرتها على الحفاظ على استمراريته.	4.16	0.77	18.56%	83.23%	موافق	4
Y7	يساهم في تحسين الأداء المالي.	4.23	0.84	19.83%	**84.52%**	موافق بشدة	1
Y8	يساعد على التحكم في وضع الأسعار والدخول في اتفاقيات.	4.03	0.60	14.87%	80.65%	موافق	8
Y	المؤشر الكلي	4.13	0.51	12.44%	82.66%	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

3. الاهمية الترتيبية لمتغيرات الدراسة: يمكن تحديد الاهمية الترتيبية لمحوري البحث وذلك من خلال قيم الوسط الحسابي المرجح ونسبة الاتفاق، واعتمادا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (11) تبين أن المحور (التقارير المتكاملة) كانت عندها درجات الآراء تتجه أو تميل نحو الموافقة وبمستويات عالية (الموافقة وبشدة) حيث كانت وسطها الحسابي المرجح (4.22) وبنسبة أتفاق

(84.48%) مقارنة بالمحور (قيمة الوحدة الاقتصادية) حيث بلغت وسطها الحسابي (4.13) وبنسبة اتفاق (82.66%) وعلى الرغم من اختلاف بين النسبتين من الموافقة بالنسبة للمحورين المذكورين ولكن تعد متقاربة جدا وإن الاختلاف بينها لا يتعدى (2%) من نسبة الموافقة.

جدول (11): وصف محوري البحث مع الأهمية الترتيبية

المحاور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق	معامل الاختلاف	اتجاه المحور	الترتيب حسب الاهمية
المؤشر الكلي (التقارير المتكاملة)	4.22	0.47	84.48%	11.13%	موافق بشدة	1
قيمة الوحدة الاقتصادية	4.13	0.51	82.66%	12.44%	موافق	2

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

أما لتحديد أي من المحورين لهما تجانس وتقارب أكثر بالنسبة لدرجة آراء المبحوثين، تم الاستناد الى معامل الاختلاف لكل من المحورين، حيت اتضح أن درجة آراء المبحوثين كانت أكثر تجانسا واتفاقا عند محور " التقارير المتكاملة" إذ بلغ معامل اختلافها (11.13%) مقارنة بدرجة الآراء عند محور " قيمة الوحدة الاقتصادية"، إذ بلغ معامل اختلافها (12.44%) وإن هذا الاختلاف بين درجات الآراء لا تتجاوز (2%) وهذه دلالة على تقارب الآراء بين درجة التجانس لكل من المحورين.

وتبين ايضاً ومن خلال الجدول رقم (12) أن الأهمية الترتيبية للبعدين من محور " التقارير المتكاملة " تختلف من حيث الاهمية نسبياً، إذ نجد أن بعد "الأنشطة المالية" كانت عندها أعلى درجات من الموافقة وبمستويات عالية وكذلك كانت درجات آراء المبحوثين أكثر تجانساً وأقل اختلافاً وتباعداً، إذ كانت وسطها الحسابي المرجح (4.25) ونسبة موافقتها (85%) وكذلك معامل اختلافها والبالغة (11.07%) مقارنة مع قيمتي من مستويات الموافقة ومعامل الاختلاف والبالغة (83.95%)، (12.17%) للبعد (الأنشطة غير المالية).. وكذلك وجد أن مستويات الموافقة وكذلك معامل الاختلاف لكل من البعدين كانت متقاربة وإن الاختلاف بينهما لكل من مستويات الموافقة ومعامل الاختلاف لا يتعدى (2%).

جدول (12): وصف بعدي (التقارير المتكاملة) مع الأهمية الترتيبية

المحاور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق	معامل الاختلاف	اتجاه البعد	الترتيب حسب الاهمية
الأنشطة المالية	4.25	0.47	85.00%	11.07%	موافق بشدة	1
الأنشطة غير المالية	4.20	0.51	83.95%	12.17%	موافق	2

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

ثالثاً. اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة الأولى: من أجل اختبار علاقة التأثيرية لمتغير "التقارير المتكاملة" كمتغير مستقل في متغير المعتمد والمتمثلة بـ "قيمة الوحدة الاقتصادية" والتي صيغة على شكل الفرضية والتي جاء

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 292-319
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.15

بها الباحثون ومفادها: هناك تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للتقارير المتكاملة في تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية.

ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (13) إذ تبين وجود تأثير معنوي لمتغير " التقارير المتكاملة" في متغير " قيمة الوحدة الاقتصادية" وذلك اعتماداً على قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج وذلك بناء على اختبار (F) والبالغة (0.000) والتي كانت أقل من مستوى الدلالة الاحصائية المفترضة في الدراسة المعنية والبالغة (0.05) وأيضا من خلال قيمة المحسوبة لاختبار احصاءه (F) والبالغة (79.808) والتي كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.99) عند درجات الحرية (60،1) ومستوى الدلالة الإحصائية المفترضة والبالغة (0.05) وبتعبير آخر قبول الفرضية الرئيسة الأولى والتي جاءت بها الدراسة الحالية. وبتعبير آخر أن للتقارير المتكاملة تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للتقارير المتكاملة في تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية. (تم الاستدلال على التأثير الإيجابي لمتغير التقارير المتكاملة في متغير قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال إشارة معامل الانحدار الموجبة).

جدول (13): تأثر "تقارير المتكاملة" على "قيمة الوحدة الاقتصادية"

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	قيمة الوحدة الاقتصادية (Y)			
	الثابت (B_0)	ميل الحدي (B_1)	احصاءه (F) المحسوبة مع مستوى الدلالة	معامل التحديد (R2)
تقارير المتكاملة (X)	0.643	0.826	79.808	57.08%
	t (1.636)	t (8.933)	sig. (0.000)	
	sig. (0.106)	sig. (0.000)		
F (0.05,1,60) =3.99, t (0.05,60) =1.997				

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

ومن جانب آخر تم استخدام إحصاءه (t) لاختبار معلمتي نموذج الانحدار ومتمثلة بـ معلمتي الثابت (B_0) والميل(B_1)، إذ تبين ومن خلال نتائج الاختبار أن معلمة الثابت (B_0) كانت غير دالة وذلك بناء على قيمة إحصاءه الاختبار والبالغة (1.636) حيث كانت أصغر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.997) عند درجة الحرية (60) ومستوى الدلالة المفترضة والبالغة (0.05)، ويمكن التأكد من عدم دلالة المعلمة من خلال قيمة مستوى الدلالة للمعلمة المذكورة والبالغة (0.106) والتي كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المفترضة والبالغة (0.05). وهذه دلالة على أنه في حالة عدم وجود مؤشرات" تقارير المتكاملة" فأن ذلك يعني عدم وجود مستويات من "قيمة الوحدة الاقتصادية "

أما بالنسبة لمعلمة الميل (B_1) فوجد بأنها كانت دالة وذلك استنادا على قيمة مستوى الدلالة المذكورة للاختبار والبالغة (0.000) والتي كانت أصغر من قيمة مستوى الدلالة المفترضة والبالغة (0.05) وأيضا من خلال قيمة إحصاءه الاختبار والبالغة (8.933) حيث كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.997) عند درجة الحرية (60) ومستوى الدلالة المفترضة والبالغة (0.05) وبتعبير اخر عندما تتغير مستويات " تقارير المتكاملة" بمقدار وحدة واحدة فأن مستويات"قيمة الوحدة الاقتصادية"تتغير بمقدار (82.6%) وبنفس الاتجاه.

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.15

ومن خلال قيمة معامل التحديد (R^2) تبين أن " تقارير المتكاملة "تفسر التغيرات التي تحدث في مستويات " قيمة الوحدة الاقتصادية" بنسبة (57.08%) اما النسبة المتبقية (42.92%) فتعود الي متغيرات اخرى تؤثر في متغير " قيمة الوحدة الاقتصادية " وغير المتضمنة في النموذج. وكما هو موضح في الشكل أدناه، والذي يبين من خلاله معادلة خط الانحدار والتي تتضمن معلمتي الانحدار وكذلك يبين من خلال الشكل قيمة معامل التحديد(R^2).

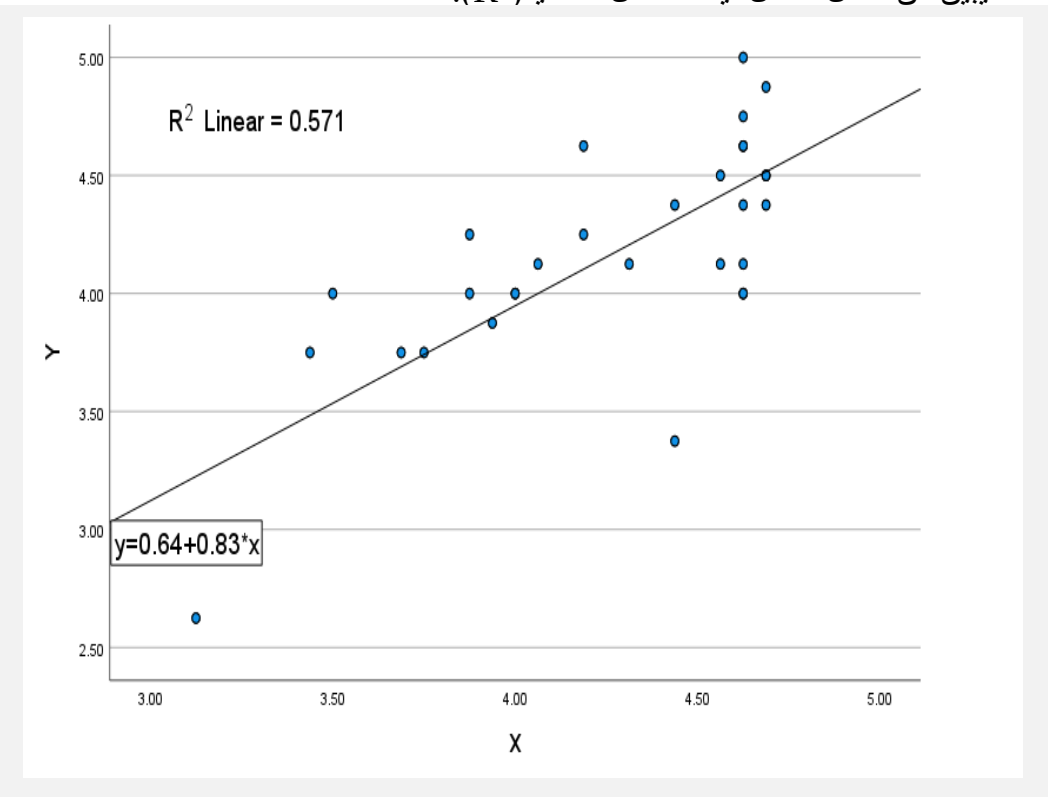

شكل (1): انحدار متغير "تقارير المتكاملة" ومتغير "قيمة الوحدة الاقتصادية"
المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

الفرضية الفرعية الأولى: لغرض اختبار الفرضية والتي مفادها (المعلومات المالية في التقارير المتكاملة تُسهم في تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية). ومن أجل اختبار علاقة التأثيرية بين المتغيرين تم الاعتماد على النتائج الموضحة في الجدول رقم (14) إذ تبين وجود تأثير معنوي لمتغير (الأنشطة (المعلومات) المالية) في متغير (قيمة الوحدة الاقتصادية) وذلك اعتماداً على قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج وذلك بناء على اختبار إحصاءه (F) والبالغة (0.000) والتي كانت أقل من مستوى الدلالة الاحصائية المفترضة في الدراسة المعنية والبالغة (0.05) وأيضا من خلال قيمة المحسوبة لاختبار إحصاءه (F) والبالغة (61.602) والتي كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.99) عند درجات الحرية (1،60) ومستوى الدلالة الإحصائية المفترضة والبالغة (0.05) وبتعبير آخر قبول الفرضية الفرعية الأولى. (تم الاستدلال على التأثير الإيجابي لمتغير المعلومات المالية في متغير قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال إشارة معامل الانحدار الموجبة).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 292-319
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.15

جدول (14): تأثر "الأنشطة (المعلومات) المالية" على "قيمة الوحدة الاقتصادية"

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	قيمة الوحدة الاقتصادية (Y)			
	الثابت (B_0)	ميل الحدي (B_1)	احصاءه (F) المحسوبة مع مستوى الدلالة	معامل التحديد (R^2)
الأنشطة (المعلومات) المالية (X1)	0.828	0.778	61.602	%750.
	t (1.953)	t (7.848)	sig. (0.000)	
	)055sig. (0.	sig. (0.000)		
F (0.05,1,60) =3.99, t (0.05,60) =1.997				

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

ومن جانب آخر تم استخدام إحصاءه (t) لاختبار معلمتي نموذج الانحدار ومتمثلة بـ معلمتي الثابت (B_0) والميل(B_1) إذ تبين ومن خلال نتائج الاختبار أن معلمة الثابت (B_0) كانت غير دالة وذلك بناء على قيمة إحصاءه الاختبار والبالغة (1.953) حيث كانت أصغر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.997) عند درجة الحرية (60) ومستوى الدلالة المفترضة والبالغة (0.05)، ويمكن التأكد من عدم دلالة المعلمة من خلال قيمة مستوى الدلالة للمعلمة المذكورة والبالغة (0.055) والتي كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة المفترضة والبالغة (0.05). وهذه دلالة على أنه في حالة عدم وجود مؤشرات" المعلومات المالية" فأن ذلك يعني عدم وجود مستويات من "قيمة الوحدة الاقتصادية ".

والشكل رقم (2) والتي تبين من خلالها شكل الانتشار وكذلك خط الانحدار ومعادلتها الخطية وكذلك معامل التحديد والتي تمثل الجذر التربيعي لقيمة معامل الارتباط ويدل قيمته على أن المتغير المستقل والذي يمثل بعد (المعلومات المالية "X1") يفسر التغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد والذي يمثل (قيمة الوحدة الاقتصادية "Y") " أن رمز "X" الموجود في المعادلة، يعبر عن المتغير المستقل (X1)" بنسبة (50.7%) أما النسبة الباقية والبالغة (49.30%) فتمثل متغيرات أخرى والتي تؤثر في المتغير المعتمد وغير المتضمنة في النموذج.

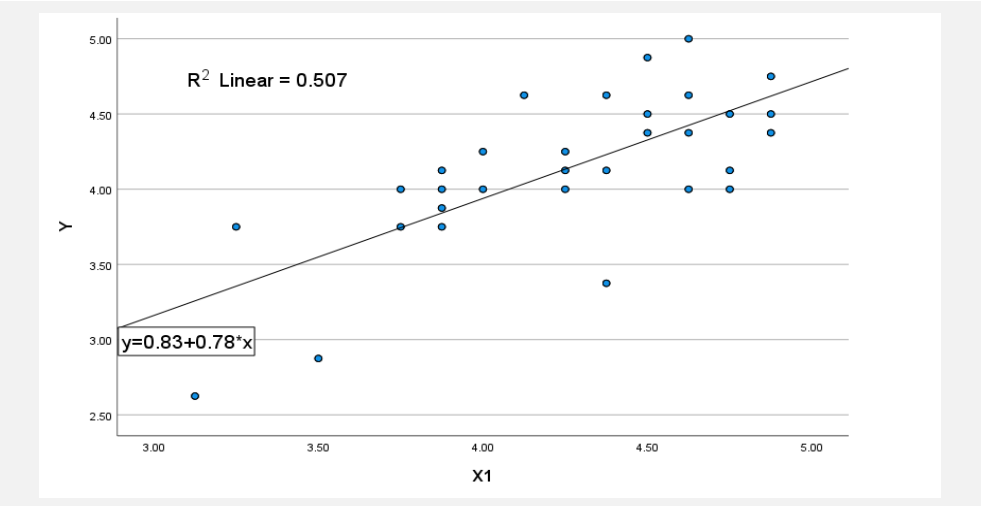

شكل (2): انحدار متغير " المعلومات المالية " ومتغير " قيمة الوحدة الاقتصادية"
المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

أما بالنسبة لمعلمة الميل (B_1) فوجد بأنها كانت دالة وذلك استنادا على قيمة مستوى الدلالة المذكورة للاختبار والبالغة (0.000) والتي كانت أصغر من قيمة مستوى الدلالة المفترضة من قبل الباحثون والبالغة (0.05) أو بالاستناد على قيمة إحصاءه الاختبار (t) والبالغة (7.848) والتي كانت أكبر من القيمة الجدولية للاختبار والبالغة (1.997) عند درجة الحرية (60) ومستوى الدلالة المفترضة والبالغة (0.05) وبتعبير آخر عندما تتغير مستويات (المعلومات المالية) بمقدار وحدة واحدة فأن مستويات (قيمة الوحدة الاقتصادية) تتغير بمقدار (0.778) وبنفس الاتجاه.

وبمعنى ادق: إذا تغير اتجاه درجة الآراء لمستويات متغير " المعلومات المالية" فأن ذلك يعني تغير مستويات متغير "قيمة الوحدة الاقتصادية " بنسبة (77.8%) وبنفس الاتجاه.

الفرضية الفرعية الثانية: لغرض اختبار الفرضية والتي مفادها (المعلومات غير المالية في التقارير المتكاملة تُسهم في تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية). ومن أجل اختبار علاقة التأثيرية بين المتغيرين تم الاعتماد على النتائج الموضحة في الجدول رقم (15) إذ تبين وجود تأثير معنوي لمتغير (الأنشطة (المعلومات) غير المالية) في متغير (قيمة الوحدة الاقتصادية) وذلك اعتماداً على قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج وذلك بناء على اختبار إحصاءه (F) والبالغة (0.000) والتي كانت أقل من مستوى الدلالة الاحصائية المفترضة في الدراسة المعنية والبالغة (0.05) وأيضا من خلال قيمة المحسوبة لاختبار إحصاءه (F) والبالغة (70.502) والتي كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (3.99) عند درجات الحرية (1،60) ومستوى الدلالة الإحصائية المفترضة والبالغة (0.05) وبتعبير آخر قبول الفرضية الفرعية الثانية. (تم الاستدلال على التأثير الإيجابي لمتغير المعلومات غير المالية في متغير قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال إشارة معامل الانحدار الموجبة).

جدول (15): تأثر "الأنشطة (المعلومات) غير المالية" على "قيمة الوحدة الاقتصادية"

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	قيمة الوحدة الاقتصادية (Y)			
	الثابت (B_0)	ميل الحدي (B_1)	احصاءه (F) المحسوبة مع مستوى الدلالة	معامل التحديد (R^2)
الأنشطة (المعلومات) غير المالية (X2)	1.029	0.740	70.502	54.02%
	t (2.762)	t (8.396)	sig. (0.000)	
	sig. (0.008)	sig. (0.000)		
F (0.05,1,60) =3.99, t (0.05,60) =1.997				

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

ومن جانب آخر ولغرض اختبار معلمتي نموذج الانحدار ومتمثلة بـ معلمتي الثابت (B_0) والميل(B_1) إذ تبين ومن خلال نتائج الاختبار والمبينة في الجدول المذكور أعلاه أن معلمة الثابت (B_0) كانت قيمتها دالة (معنوية) وذلك بناء على قيمة مستوى الدلالة المذكورة والبالغة (0.008) والتي كانت أقل من قيمة مستوى الدلالة المفترضة والبالغة (0.05) أو بناءً قيمة إحصاءه الاختبار (t) والبالغة (2.762) والتي كانت أكبر من القيمة الجدولية للاختبار والبالغة (1.997) عند درجات الحرية (60) ومستوى الدلالة المفترضة والبالغة (0.05).

وهذه دلالة على أنه في حالة عدم وجود مؤشرات لـ (المعلومات غير المالية) فأن مستويات (قيمة الوحدة الاقتصادية) تكون قيمة ثابتة ومقدارها (1.029) وبمعنى أدق: عند عدم توفر مؤشرات

(المعلومات غير المالية) يؤدي إلى وجود تحسن في (قيمة الوحدة الاقتصادية) ولكن بمستويات غير جيدة (عدم تحسن نوعاً ما) أي في حالة عدم وجود لمؤشرات (المعلومات غير المالية) فأن مستويات (قيمة الوحدة الاقتصادية) من خلال مؤشراتها تكون غير جيدة وغير كفوئة وذلك بناء على قيمة (1.029) والتي تقع ضمن مدى عدم الموافقة.

والشكل رقم (3) والتي تبين من خلالها شكل الانتشار وكذلك خط الانحدار ومعادلتها الخطية وكذلك معامل التحديد والتي تمثل الجذر التربيعي لقيمة معامل الارتباط ويدل قيمته على أن المتغير المستقل والذي يمثل بعد (المعلومات غير المالية "X2") يفسر التغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد والذي يمثل (قيمة الوحدة الاقتصادية "Y") " أن رمز "X" الموجود في المعادلة، يعبر عن المتغير المستقل (X2)" بنسبة (54.02%) أما النسبة الباقية والبالغة (45.98%) فتمثل متغيرات أخرى والتي تؤثر في المتغير المعتمد وغير المتضمنة في النموذج.

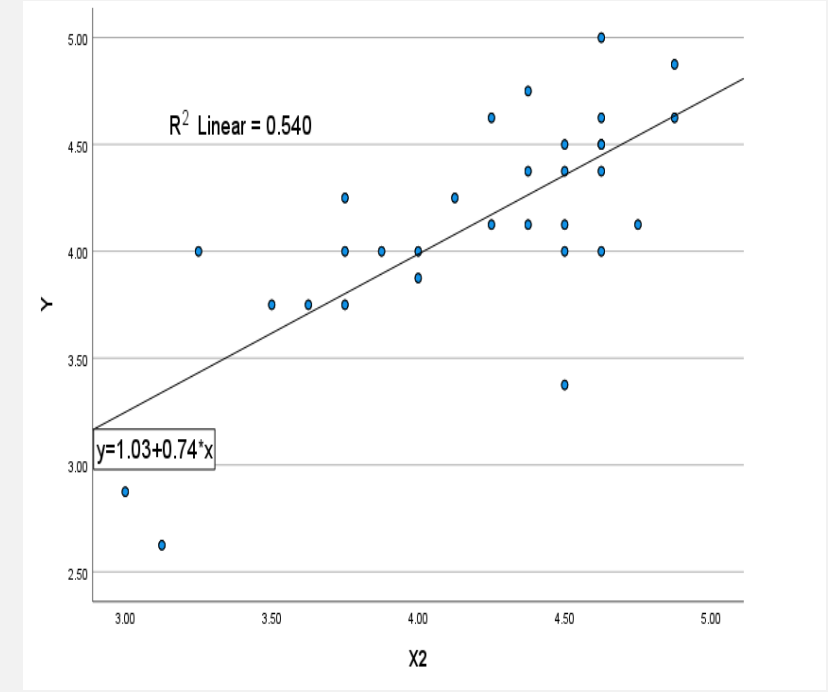

شكل (3): انحدار متغير " المعلومات غير المالية " ومتغير " قيمة الوحدة الاقتصادية"
المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

أما بالنسبة لمعلمة الميل (B_1) فوجد بأنها كانت دالة أيضا وذلك استنادا على قيمة مستوى الدلالة المذكورة للاختبار والبالغة (0.000) والتي كانت أصغر من قيمة مستوى الدلالة المفترضة من قبل الباحثون والبالغة (0.05) أو بالاستناد على قيمة إحصاءه الاختبار (t) والبالغة (8.396) والتي كانت أكبر من القيمة الجدولية للاختبار والبالغة (1.997) عند درجة الحرية (60) ومستوى الدلالة المفترضة والبالغة (0.05) وبتعبير آخر عندما تتغير مستويات (المعلومات غير المالية) بمقدار وحدة واحدة فإن مستويات (قيمة الوحدة الاقتصادية) تتغير بمقدار (0.740) وبنفس الاتجاه.

وبمعنى ادق: إذا تغير اتجاه درجة الآراء لمستويات متغير " المعلومات غير المالية" فان ذلك يعني تغير مستويات متغير "قيمة الوحدة الاقتصادية " بنسبة (74%) وبنفس الاتجاه.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: بالاعتماد على ما تم تقديمه من تحليل مفصل لمفهوم التقارير المالية المتكاملة وتأثيرها على تحسين قيمة الوحدة الاقتصادية، سواء من خلال الأنشطة المالية أو غير المالية، فلقد توصل الباحثون إلى الاستنتاجات الآتية:

1. التقارير المتكاملة تسهم في تحسين الشفافية من خلال تقديم معلومات مالية وغير مالية مترابطة، مما يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب العلاقة.
2. التقارير المالية التقليدية غير كافية لتلبية متطلبات أصحاب المصلحة في ظل تعقد البيئة الاقتصادية، مما أدى إلى ضرورة اعتماد تقارير أكثر شمولاً وتكاملًا.
3. الأنشطة المالية الواردة في التقارير المتكاملة (مثل تحليل الأداء المالي، التدفقات النقدية، الربحية، المخاطر المالية) تؤثر إيجابيًا على قرارات تخصيص رأس المال ومن ثم تحسين القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.
4. الأنشطة غير المالية (البيئية، الاجتماعية، الحوكمة، رأس المال البشري والفكري) أصبحت تمثل عناصر جوهرية في تقييم قدرة المؤسسة على خلق قيمة مستدامة.
5. اعتماد إطار التقرير المتكامل يعزز التفكير الاستراتيجي لدى الإدارة، من خلال الربط بين الأهداف طويلة الأجل والأداء التشغيلي، وهو ما ينعكس على خلق القيمة على المدى البعيد.
6. العلاقة التفاعلية بين المعلومات المالية وغير المالية تُظهر قدرة الوحدة الاقتصادية على التكيّف مع المخاطر المستقبلية وتُحسّن من مرونتها في بيئة تنافسية متغيرة.
7. المؤسسات التي تطبق التقارير المتكاملة بفعالية تتمتع بميزة تنافسية أعلى، وقدرة أكبر على جذب الاستثمارات، وتحسين الصورة الذهنية لدى أصحاب العلاقة.
8. هناك وعي متفاوت بين الأكاديميين والمهنيين بأهمية التقارير المتكاملة، مما يتطلب مزيدًا من التوعية والتدريب.
9. تُعد "قيمة الوحدة الاقتصادية" مؤشرًا مركزيًا لتحديد جدوى النشاط الاقتصادي واستدامته. وتختلف أساليب تقدير هذه القيمة وفقًا للغرض المستخدم والجهات المهتمة، إلا أن الاتجاهات الحديثة في الإفصاح المحاسبي، خصوصًا من خلال التقارير المتكاملة، عززت من شفافية القياس ودقته.
10. مع تنامي المسؤولية المجتمعية والبيئية، فإن المؤسسات التي تتبنى تقارير متكاملة تستطيع تحسين صورتها السوقية، وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات، ومن ثم رفع قيمتها الاقتصادية بشكل ملموس ومستدام.
11. يمكن القول إن الأنشطة المالية تشكّل الأساس الكمي لتحليل الأداء، في حين أن الأنشطة غير المالية تُكمل الصورة من خلال تسليط الضوء على الاستدامة، والمخاطر، والفرص المستقبلية. والتقارير المالية المتكاملة بوصفها إطارًا شاملاً، وتُعد أداة فعالة لتحسين القيمة الاقتصادية للوحدة من خلال:
    - ❖ تقديم صورة دقيقة وشفافة.
    - ❖ بناء الثقة مع أصحاب المصلحة.
    - ❖ دعم الاستثمارات المستدامة.

لذلك، فأن دمج الجوانب المالية وغير المالية داخل تقرير موحد يعزز من قدرة الوحدة الاقتصادية على خلق قيمة اقتصادية مستدامة.

ثانياً. التوصيات: يمكن ومن خلال ما توصل إليه الباحثون من استنتاجات التوصية بما يأتي:

1. تشجيع المؤسسات الاقتصادية على تطبيق نظام التقارير المالية المتكاملة بشكل تدريجي ومتوافق مع معايير IIRC.
2. تضمين موضوع التقارير المتكاملة في المناهج الجامعية في كليات الإدارة والمحاسبة، لتعزيز المعرفة الأكاديمية بهذا المجال الحديث.
3. ضرورة إصدار تعليمات تنظيمية من الجهات الرقابية (مثل البنك المركزي أو هيئة الأوراق المالية) لتشجيع الشركات على تبني التقرير المتكامل.
4. تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية تستهدف المهنيين والمحاسبين والمراجعين لتعزيز فهمهم لمكونات وأهداف التقارير المتكاملة.
5. ربط الإفصاح المالي بالإفصاح غير المالي عند إعداد التقارير السنوية للشركات، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في الإفصاح المتكامل.
6. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي سبقت في اعتماد التقارير المتكاملة، وتطبيق نماذجها الناجحة بما يتلاءم مع البيئة المحلية.
7. تشجيع البحوث والدراسات التطبيقية التي تقيس فعليًا تأثير التقارير المتكاملة على الأداء المالي والقيمة السوقية للشركات.
8. تطوير مؤشرات أداء جديدة تشمل أبعاد الاستدامة والحوكمة عند تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، لتكملة التحليل المالي التقليدي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الجبوري، م.، والمسعودي، م.، 2021. أثر التقارير المالية المتكاملة في دعم استدامة المؤسسات . مجلة الاقتصاد المعاصر، (2)9، ص. 355–370.
2. عبيدات، ذوقان وآخرون، " البحث العلمي مفهومه وادواته واساليبه"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2001.
3. العساف، صالح بن حمد، " المدخل الى البحث في العلوم السلوكية"، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.
4. العلي، إبراهيم محمد، " أسس التحليل الاحصائي متعدد المتغيرات"، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية،2020.
5. ابو علام، " مناهج الدراسة في العلوم النفسية والتربوية"، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2010.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Adams, C.A., 2015. The International Integrated Reporting Council: A call to action. Critical Perspectives on Accounting, 27.
2. Busco, C., Frigo, M.L., Riccaboni, A. and Quattrone, P., 2013. Integrated Reporting: Concepts and Cases that Redefine Corporate Accountability. New York: Springer.
3. Cheng, M., Green, W., Conradie, P., Konishi, N. and Romi, A., 2014. The International Integrated Reporting Framework: Key issues and future research opportunities. Journal of International Financial Management & Accounting, 25(1).

4. Copeland, T., Koller, T. and Murrin, J., 2000. Valuation: Measuring and Managing the Value of Companies. 3rd ed. New York: Wiley.
5. Damodaran, A., 2012. Investment Valuation: Tools and Techniques for Determining the Value of Any Asset. 3rd ed. Hoboken, NJ: John Wiley & Sons.
6. Eccles, R.G. and Krzus, M.P., 2010. One Report: Integrated Reporting for a Sustainable Strategy. New Jersey: Wiley.
7. Eccles, R.G. and Krzus, M.P., 2018. The Influence of Integrated Reporting on Firm Value: Evidence from South Africa. Journal of Accounting and Public Policy, 37(2),
8. Flower, J., 2015. The International Integrated Reporting Council: A story of failure. Critical Perspectives on Accounting, 27.
9. International Federation of Accountants (IFAC), 2016. Creating Value with Integrated Thinking: The Role of Professional Accountants. [online] Available at: https://www.ifac.org
10. International Integrated Reporting Council (IIRC), 2021. International Framework.[online]Available at: https://integratedreporting.org/resource/ international-ir-framework/
11. KPMG, 2020. The KPMG Survey of Corporate Responsibility Reporting. [online] Available at: https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2020/11/the-time-has-come-survey-of-sustainability-reporting.html
12. Needles, B.E., Powers, M. and Crosson, S.V., 2004. Principles of Accounting. 9th ed. Boston: Houghton Mifflin Company.
13. Penman, S.H., 2010. Financial Statement Analysis and Security Valuation. 4th ed. New York: McGraw-Hill Education.
14. Storey, D.J., 1994. Understanding the Small Business Sector. London: Routledge.
15. Warren, C.S., Reeve, J.M. and Duchac, J., 2012. Accounting. 24th ed. Mason, OH: Cengage Learning.